مذاهب القراء في الهمز ودلالاته المعنوية والحكمية

في ضوء اختلاف القراءات القرآنية

(دراسة توجيهية)

د. نورة بنت علي الهلال

الأستاذ المشارك بقسم القراءات بكلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بجامعة جدة

وكيلة كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية لشؤون الطالبات وخدمة المجتمع

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة مذاهب القراء في أداء الهمز، وأثر اختلافهم في معاني الآيات وأحكامها، ومدى تأثر بعض الأساليب البلاغية بهذا الاختلاف، وإبراز الدلالات المعنوية والنحوية والبلاغية والحكمية لاختلاف القراءات، ودراسة أمثلة من القراءات في باب الهمز وإظهار أثرها في المعاني, وقد اشتمل البحث على ثلاثة مباحث: المبحث الأول: مذاهب القراء في تحقيق الهمز وتخفيفه واختلافهم مع مذهب النحويين، والمبحث الثاني: الدلالات المعنوية لاختلاف القراء في تحقيق الهمز وتخفيفه، والمبحث الثالث: الدلالات الحكمية لاختلاف القراء في تحقيق الهمز وتخفيفه، وقد توصل البحث إلى أن المعاني والأحكام قد تأثرت تأثراً كبيراً بسبب اختلاف القراء في الهمز المفرد والهمزتين بكلمة، فمنها ما دل على توسيع المعاني، ومنها ما أفاد في تخصيص العام وعكسه، ومنها ما أفاد في تقييد المطلق، ومنها ما أفاد في تغيير الأساليب البلاغية كصيغ المبالغة، وأسلوبي الخبر والإنشاء، ومنها ما كان له أثر كبير في النحو كالبناء للمعلوم والمجهول، وكل هذا التغاير والاختلاف كان له أثر كبير في اختلاف معاني الآيات وأحكامها ومن أبرز الأحكام التي تأثرت باختلاف القراء في باب الهمز، أحكام الإيلاء، وأحكامه نفقة المطلقة من ذوات الحيض، وكذلك أحكام الرضاع في حال انفصال الأبوين، حيث كان لاختلاف القراءات في باب الهمز أثر كبير في تفصيلها وتوسيع أحكامها ومعانيها الكلمات **المفتاحية: الهمز، أثر، اختلاف، معاني، دلالات.**

Research Summary:

This research aims to study the doctrines of readers in performing the shake, the impact of their difference in the meaning of verses and its provisions, and the extent to which some rhetorical methods are affected by this difference.The research found that the meanings and provisions were greatly influenced by the difference in readers' singularity and shaking of the word of these, there is an indication of the expansion of meaning, including what has been useful in the allocation and reversal of the year. Modifications of rhetorical methods such as overstatement. And the methods of news and creation, such as what had a significant impact on the way in which science and the unknown were built and all this heterogeneity and difference has had a significant impact on the different meanings and provisions of verses.Among the most prominent provisions influenced by different readers are the provisions of the spelling and its provisions of absolute maintenance of menstruating women, as well as the provisions of breastfeeding in the event of parental separation, where different readings in the spell have had a significant impact on the spreading and expansion of their provisions and meanings.Keywords: Hamz, impact, difference, meanings, connotations.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة، والسلام على أفصح العرب أجمعين وعلى آله وصحبه والتابعين. **وبعد:** لم تزل الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم، وتناقلتها الأمة عن سيد المرسلين ﷺ تكشف لنا في كل وقت وكل حين عن فائدة لطيفة، ونكتة بديعة، وقد جدّ العلماء في تتبع ذلك وطلبه من خلال اختلاف وجوه القراءات ودلالاتها البلاغية والمعنوية، والحكمية، وقد كان لاختلاف مذاهبهم في أداء الهمز بين محققٍ له ومخففٍ دلالات بلاغية، ومعنوية، وحكمية، أثرت أثراً كبيراً في دلالات المعاني، وتفصيلات الأحكام، وقد دفعني ذلك لتتبع هذه الدلالات وجمع ما تيسر منها، ودراستها، وتتبع فوائدها، ودلالاتها المعنوية، والحكمية.

أهمية البحث:

١- ترتكز أهمية هذا البحث على مناقشة أصول القراءات في باب الهمز المفرد من كلمة والهمزتين من كلمة، من حيث التحقيق والتخفيف، وبيان دلالاتها المعنوية.

٢- مناقشة القاعدة العامة التي اعتبرها الموجهون شرطاً من شروط قبول تخفيف المهموز من الأسماء والأفعال، حيث جعلوها بمعنى واحد، وقيدوا القبول بعدم تغير المعاني، فإن تغيرت فإن الأصل حمل كل قراءة على أصل مختلف.

أهم أسباب اختيار الموضوع:

١-تطبيق أثر اختلاف القراءات في باب الهمز من أبواب الأصول حيث اعتبرها البعض اختلاف لغوي لا علاقة له بالمعاني والأحكام.

٢-عدم احتجاج كثير من الفقهاء باختلاف القراءات في لفظي: (يؤلون ويولون، وثلاثة قروء وقرو) بالتحقيق والتخفيف، وكذلك في (أتيتم) بالقطع والمد (أتيتم وآتيتم) وبيان مدى تأثر أحكام الإيلاء وعدة المطلقة من ذوات الحيض وبعض أحكام الرضاع في حال انفصال الزوجين.

أهداف البحث:

١-إبراز الدلالات المعنوية والنحوية والبلاغية والحكمية لاختلاف القراءات.

٢-دراسة أمثلة من القراءات في باب الهمز وإظهار أثرها في المعاني.

٣-إثراء مكتبة علم القراءات، والتي هي أحوج ما تكون إلى كتب ودراسات علمية جادة.

منهج البحث:

اتبعت المنهج الوصفي والاستقرائي التحليلي، حيث قمت بجمع ودراسة ما جاء في باب الهمز عند القراء في باب الهمز من كلمة أو همزتين من كلمتين.

الدراسات السابقة: حصلت على بعض الدراسات المتفرقة التي تناولت بعض ما له علاقة ببعض الأحكام الفقهية، ومما له علاقة بباب الهمز، ومنها:

١- الهمز بين القراء والنحاة، أكرم علي حمدان، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد: الثالث عشر، العدد: الثاني، ٢٠٠٥م.

وقد اقتصر البحث على الجانب النحوي والتصريفي لاختلاف القراء والنحويين في الهمز بين التحقيق والتخفيف.

٢- معنى الإيلاء ودلالاته الحكمية في ضوء اختلاف القراءات القرآنية (دراسة تحليلية)، إعداد: د. ناجي حسين صالح علي، الناشر: جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، اليمن، العدد الخامس عشر، ٢٠١٩م.وقد ناقش الباحث معنى الإيلاء في ضوء اختلاف القراءات وتناول بعض أحكامه، وآراء العلماء فيه، من حيث اللغة والفقه، ومع ما أجاد فيه وأحسن، إلا أنه مما يؤخذ عليه أنه اقتصر على دراسة لفظ واحد وهو اختلاف القراء في (يؤلون) مع أن هناك أحكاماً كثيرة تأثرت باختلاف القراءات في باب الهمز، كما سيتبين من خلال هذا البحث.

خطة البحث:المبحث الأول: مذاهب القراء في تحقيق الهمز وتخفيفه واختلافهم مع مذهب النحويين، وفيه مطلبان:المطلب الأول: مذهب القراء في تخفيف الهمز وتحقيقه:المطلب الثاني: اختلاف القراء في أداء الهمز :**المبحث الثاني: الدلالات المعنوية لاختلاف القراء في تحقيق الهمز وتخفيفه: المبحث الثالث: الدلالات الحكمية لاختلاف القراء في تحقيق الهمز وتخفيفه:الخاتمة:** وتشمل أهم النتائج والتوصيات.

فهرس المصادر والمراجع. فهرس الموضوعات.

المبحث الأول: مذاهب القراء في تحقيق الهمز وتخفيفه واختلافهم مع مذهب النحويين، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مذهب القراء في تخفيف الهمز وتحقيقه:

الهمزة حرف جرسي[١] بعيد المخرج؛ وسميت بذلك لاستثقالها في الكلام؛ ولذلك جاز فيها التحقيق والتخفيف، والإجماع منعقد عند العلماء القدامى والمحدثين على ثقلها؛ ولذلك فإن العرب غيرته وتصرفت فيه ما لم تتصرف في غيره من الحروف، فأتت به على أوجه مختلفة وكلها تنطوي تحت قاعدتين رئيسيتين[٢]:

الأولى: التحقيق: وهو إخراج الهمزة بكل صفاتها من مخرجها من أقصى الحلق حيث وقعت في الكلمة، مفردة كانت أو جاورتها همزة أخرى.

الثانية: التخفيف ويطلق عليه (التسهيل): وله عند القراء معنيان: **الأول:** مطلق التغيير، فيشمل الحذف والإبدال والتسهيل بين بين.

والثاني: التسهيل بين بين، أو **التليين** كما يسميه البعض[٣].وللقبائل العربية في تخفيف الهمز وتحقيقه مذاهب مختلفة فقريش لا تهمز، وغيرها يهمز؛ بل إن تميماً اشتهرت بالتحقيق، غير أن القراءات القرآنية –المتواترة والشاذّة– قد جاءت على نحو ملفت للنظر، وذلك من عدة وجوه،

الوجه الأول: أنها على العموم جمعت بين أساليب العرب في التحقيق والتخفيف بجميع صوره،

والثاني: أنها جاء بهذه الوجوه على أكمل الوجوه وأفصحها،

والثالث: أنها شذبت الوجوه الشاذّة والضعيفة عند العرب، والنادرة، وجاءت بها على أفصح القول وأبلغه،

والرابع: أن كلّ قراءة من القراءات القرآنية قد اشتملت على جميع أوجه أداء الهمز من تحقيق، وتخفيف، بجميع صورهما تقريباً، إما من طريق الشاطبية أو الطيبة، بطرقهما المختلفة، فكلّ قارئ لا بد أن يُقرأ له بالتحقيق والتخفيف جميعاً بخلاف ما كانت عليه لهجات العربية التي ذكرها النحويون(٤).فالقراء بذلك يوافقون اللهجات العربية، ولغات القبائل، مع موافقتهم لرسم المصحف، وشروط القراءة الصحيحة، والضابط لهذين الشرطين السابقين – موافقة العربية والرسم – مرجعه إلى الرواية، والنقل الصوتي، والأدائي، المسند إلى صاحب الرسالة محمد ﷺ.

المطلب الثاني: اختلاف القراء في أداء الهمز :والقراء في أداء الهمز بين التحقيق والتخفيف على وجهين من الاختلاف:

الوجه الأول: اختلافهم في أصول القراءة: ولهم في ذلك قواعد وضوابط عامة وخاصة، سارَ عليها كلّ قارئ على أصول معينة وبشكل منضبط وإن خالفها في مواضع لعلل معنوية واختيارات قُرأ بها أو لا لاختلاف الناقلين عنه.**فأما القواعد العامة فمتمثلة في فرعين أساسيان:**

الفرع الأول: بقاء الهمز على التحقيق، وهو الأصل عند القراء على خلاف النحويين،

والفرع الثاني: التخفيف، ولهم فيه مذاهب مختلفة(٥).

وأما القواعد والضوابط الخاصة: فجميعها متعلق باللفظ والأداء الصوتي ومرجعها إلى قاعدتين أيضاً:

الأولى: المدّ: وهو في حروف المد الثلاثة، ويزاد فيها على المد الطبيعي بسبب الهمزة أو التقاء الساكنين. **والثانية:** التخفيف وهو على سبعة أوجه: إبدال واو أو ياء أو ألف، وتسهيل بين الهمزة والواو، وبين الهمزة والياء، وبين الهمزة والألف، وإسقاط.

الوجه الثاني: اختلافهم في فروش القراءات: وهذا باب يصعب ضبط آرائهم فيه، وخاصة فيما اختلفوا فيه باب الهمز، إذ إنه لا توجد قواعد كلية أو جزئية يمكن الاعتماد عليها في ذلك، فمنهم من قرأ في موضع ثم خالفه في آخر وقد يكون الموضعان في سورة واحدة وفي آيات متلاحقة، كما سيأتي بيانه عند شرح دلالات الهمزتين من كلمة، وعليه فإن هذا البحث سيرتكز في العموم على ما جاء من أحوال الهمز واختلافهم فيه من باب الأصول.والصنف الثاني اختلافهم في فرش الحروف: والفرش: ما لا يرجع إلى أصل مطّرد، ولا قانون كلي، وهو على وجهين: اختلاف في القراءة باختلاف المعنى، وباتفاق المعنى(٦).

اختلاف القراء والنحاة في أصول تحقيق الهمز وتخفيفه: ذهب بعض الباحثين(٧) إلى أن مذهب النحاة في توجيه الهمز يختلف عن مذاهب القراء، حيث إن النحاة يذهبون إلى عدم تجويز تحقيق الهمزتين من كلمة، وفي بعض مواضع الهمز المفرد؛ وذلك أنهم زعموا أن ذلك من شواذ اللغة ونوادرها التي لا يعتد بها. ولا يخفى ما في قولهم هذا من الضعف، وقد رد عليهم كثير من علماء اللغة والقراءة على السواء، محتجين لذلك بأن الهمز بتحقيقه وتخفيفه لهجات عربية فصيحة مشهورة فقريش درجة على التخفيف، وتميم بقيت على الأصل في الهمز وهو التحقيق، والدارسون للقراءات القرآنية والمشتغلون بتوجيهها وتعليلها يعلمون يقيناً أن كل قارئ من القراء السبعة أو العشرة مع رواتهم قد حققوا الهمز في كثير من المواضع وخففوه في مواضع أخرى، وهم في ذلك بين مكثر ومقلّ، فمن أكثر التحقيق لا بد وأن يكون في قراءته وجوه من وجوه التخفيف، ومن اعتمد التخفيف لا بد أن يكون له مواضع قرأ فيها بالتحقيق، إما من الشاطبية أو الطيبة وغيرهما.فمن خلال التحليل الآنف الذكر تبين أن الضابط العام لتحقيق الهمز وتخفيفه هو الرواية، مع موافقتها للرسم ووجوه اللغة العربية، وإن كانت الرواية والنقل مقدمة على الشرطين السابقين.

المبحث الثاني: الدلالات المعنوية لاختلاف القراء في تحقيق الهمز وتخفيفه:

ذكرت في المبحث السابق مذاهب القراء في تحقيق الهمز وتخفيفه، وتبين أن الأصل في ذلك اللهجات العربية التي أثبتها القرآن من خلال النقل المتصل الإسناد المتواتر الموافق للرسم عن الصحابة عن النبي ﷺ. وتبين وجوه اختلاف القراء والنحويين في ماهية الأصل في التحقيق والتخفيف، حيث ذهب النحويون إلى أن التخفيف هو الأصل والتحقيق لضرورة، وقد تبين أيضاً ضعف هذا القول، في حين أن القراء ذهبوا إلى أن التحقيق في الهمز هو الأصل، والتخفيف تبع له، وغايته التخفيف والتسهيل على الألسنة، وقيد بعضهم التحقيق والتخفيف بعدم تأثر المعاني بسبب التخفيف، ومع صحة قولهم هذا وقوته إلا أن الناظر إلى ما ذهبوا إليه يحتاج إلى كثير تتبع وبحث، حيث إن المتقرر عند أهل الاختصاص من الأصوليين، واللغويين، والفقهاء، والمفسرين، وغيرهم، أن الزيادة في المباني زيادة في المعاني والدلالات، وكذلك نصّت القواعد الكلية على أن إعمال الألفاظ أولى من تركها، وهذا ينطبق على قاعدة التحقيق والتخفيف بصوره المختلفة من التسهيل والحذف والقراءة بين بين والبدل والنقل والتخفيف المتكأ على المد، وأعني به طلب المد والزيادة في حروف المد حتى يتسنى للقارئ الإتيان بالهمزة على وجه ألين وأسهل منها في حال التحقيق من غير مد(٨)، وكلّ هذا قد جرى على منواله كثير من العلماء وناقشوه واستفاضوا فيه، غير أن البعض منهم قد أشكل عليه ذلك فجعل كل هذه الصنوف من التسهيل من باب اللغات أو اللغتين في الموضع الواحد، واشترط للجواز التخفيف عدم تغير

المعاني، ونفى أثر الاختلاف في أداء الهمز تحقيقاً وتخفيفاً على المعاني، فوقع في كثير من التناقض؛ لأن ما أورده الموجهون وعلماء التفسير واللغة والمعاني مما يمكن حمله على اختلاف المعاني، وتكاملها، وكذلك اختلاف الأحكام الفقهية وتوجيهها في ضوء اختلاف القراءات في الهمز بين التحقيق والتخفيف كثير، ومن أمثلة هذه الدلالات المعنوية –**ما جاء على وجه تكامل معاني القراءات وتوسيعها:**

ومن الشواهد على ذلك مما جاء مفرد الهمز، قوله تعالى: ﴿ عَلَيْهِمْ نَارٌ مُّؤْصَدَةٌ ﴾ [البلد:٢٠]، وقوله تعالى: ﴿ مُّؤْصَدَةٌ ﴾[الهمزة: ٨] **(مؤصدة)**، قرأ أبو عمرو وحمزة وحفص: (مؤصدة) بالهمز، وقرأ الباقون: (موصدة) بغير همز[٩]. وقد خالف أبو عمرو مذهبه في هذه الكلمة –مؤصدة–وحققها على خلاف أصله الذي له فيه التخفيف، وذلك أنه على رأيه أن في التخفيف هنا خروج من لغة إلى أخرى فيصاحب هذا الخروج تَغيُر في المعنى[١٠] وقد أشار ابن الجزري إلى ذلك في كتابه النشر، فقال: " واعلم أن الأئمة من أهل الأداء أجمعوا عمن روى البدل عن أبي عمرو على استثناء خمس عشرة كلمة في خمسة وثلاثين موضعاً تنحصر في خمس معان: الأول: الجزم، والثاني: الأمر، والثالث: الثقل، والرابع: الاشتباه، والخامس: الخروج من لغة إلى أخرى، وهو – الخروج من لغة إلى أخرى – في كلمة واحدة في موضعين (مؤصدة) في البلد، والهُمزة ; لأنه بالهمز من آصدت، أي: أطبقت، فلو ترك لخرج إلى لغة من هو عنده من أرصدت –بالراء بدل الواو"[١١]فمن قرأ بالهمز: أخذه من آصدتُ الباب، أي أطبقته، ومن قرأ بالتخفيف: أخذه من أوصد يوصد، قال الكسائي: "أوصدت الباب وآصدته إذا رددته"[١٢] فهما اشتقاقان من أصل واحد وكل واحد منها يحتمل معنى الآخر إذا ما تفردا، فإذا ما جمعا فإن لكل واحد منهما دلالات تفيد إضافة في المعاني. فأما (آصد) فيفيد صفة خاصة للنار، إذ إنها مغلقة قبل دخولهم إياها، ويقويه سياق الآية في قوله تعالى: ﴿ عَلَيْهِمْ نَارٌ مُّؤْصَدَةٌ ﴾ [البلد:٢٠]، فمؤصدة هنا رفعت على أنها خبر أو صفة للنار، فيقال ماذا عليهم، والجواب: نار مؤصدة، فإذا جعلنا (عليهم) خبراً تقدم المبتدأ فتكون مؤصدة صفة للنار[١٣]، ويفهم من هذا أن النار مغلقة قبل دخولهم فيها ثم بعد ذلك، ويشهد له قوله تعالى: ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾[الزمر:٧١]، أي: إذا جيء بهم إلى جهنم فتحت أبوابها ليُلقوا فيها، والفتح لا يكون إلا لما هو مغلق، ثم إذا ما دخلوها أغلقت عليهم مرة أخرى فهي مؤصدة عليه.وأما (أوصد) الذي أُخذ منه التخفيف فيدل على سوء عاقبتهم إذ إنهم إذا أدخلوا النار أغلقت عليهم وأوصدت، ويحتج له بقوله تعالى:﴿ إِنَّهَا عَلَيْهِم مُّؤْصَدَةٌ ﴾[الهمزة: ٨] فجملة (عليهم مؤصدة) تقدم الخبر من الجار والمجرور (عليهم) على المبتدأ (مؤصدة) [١٤]؛ لبيان التوكيد على أنهم إذا دخلوها أوصدت عليهم وأُحكم إغلاقها، فهم في عذاب مقيم في نارٍ لا سبيل لهم إلى الخروج منها[١٥]. وهذا باعتبار أن الخلود لمن أوجبه الله عليه، وإلا فمِن غيرهم من يدخل فيها ثم يخرج منها بعد يستوفي جزاء سيئاته والأدلة على ذلك كثيرة فمنها قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ نُنَجِّى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴾[مريم:٧٢]، وفي الحديث عنه ﷺ قال: "..حتى إذا فرغ الله من القضاء بين عباده، وأراد أن يخرج من النار من أراد أن يخرج، ممن كان يشهد أن لا إله إلا الله، أمر الملائكة أن يخرجوهم.."[١٦]، فدل ذلك على أنها بعد خروج هؤلاء منها أنها ستغلق على من بقي ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۖ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[هود:١٠٧]. وهما لغتان فصيحتان من جهة، ومن جهة أخرى يمكن جمع معناهما لاكتمال وصف النار بأنها: أغلقت عليهم فهي مغلقة من قبل دخولهم ومن بعده[١٧].**وأما ما تغاير معناه بسبب التحقيق والتخفيف، وأفاد العموم والخصوص** كاختلافهم في معنى النسيء بسبب تحقيق الهمز وتخفيفه بالحذف كما في قوله تعالى: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ۗ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾[البقرة:١٠٦].فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (ننسأها) بفتح النون والسين، وهمزة ساكنة بين السين والهاء، وقرأ الباقون: ننسها بضم النون وكسر السين من غير همزة [١٨].فحجة من فتح النون وهمز: أنه جعله من التأخير، أو من الزيادة، ومنه قول أنس رضي الله عنه فيما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم: " قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: "من سره أن يبسط له في رزقه، أو ينسأ له في أثره، فليصل رحمه"[١٩].والحجة لمن ضمّ وترك الهمز: أنه أراد: الترك، يريد: أو نتركها فلا ننسخها، وقوله: ﴿ نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾ قيل: بأخف منها في العبادة، وقيل: نبدل آية العذاب بآية رحمة، فذلك خير، وقيل: بل بأشد منها؛ لأنه تخويف من الله لعباده وترغيب فيما عنده، فذلك خير[٢٠].والنسخ هنا يراد به أحد ثلاثة وجوه: إما نسخ اللفظ والحكم، أو نسخ اللفظ وإبقاء الحكم، أو نسخ الحكم وإبقاء اللفظ، والمماثلة: موافقة الشيء من وجه من الوجوه، فلو ماثله من جميع وجوهه لكان هو، ولم يكن له مثلا، والمعنى ها هنا: أنها قرآن مثلها، وهي في المعنى غيرها؛ لأن هذه آية رحمة، وهذه آية عذاب[٢١]فأما الدلالة المعنوية في قراءة من قرأ: (ننسها) فواضح، إذ إن النسيان قد يشتمل الترك الكلي أو الجزئي، أي: أن الآية تنسى وتترك فلا يقرأ بها ولا يعمل، أو أن ينسى لفظها ويبقى العمل بها والذي يعتمد في أحكامه على ما جاء في السنة المطهرة كآية الرجم وغيرها وأما الدلالة المعنوية المأخوذة من قراءة من قرأ (ننسأها) **فهي أعم** من الأولى وأكثر تفصيلاً، إذ إنها تحتمل ما تضمنته القراءة الأولى من الترك الجزئي والكلي، وهي أيضا تحتمل أحد الثلاثة الوجوه

المحمولة عليها صور النسخ من ترك اللفظ والحكم أو ترك أحدهما وإثبات الآخر، وهي أيضا تحتمل معاني أخرى تتكامل مع هذه المعاني، كتأخير العمل به، أو تقديم حكم على حكم مع بقاء الحكمين معا، فيكون أحدهما في العمل أفضل وأقرب.**ولكل قراءة من القراءتين ما يحتج به لها فيقويها ويعضدها:**فأما قراءة (ننسها) فيحتج لها بقراءة ابن مسعود: (مَا ننسك من آية أو ننسخها نجيء بمثلها أو خير منها) [٢٢]، وقراءة سالم مولى أبي حذيفة: (ما ننسخ من آية أو ننسكها) [٢٣]، فهذا يقوي النسيان، والنسيان ها هنا على وجهين: أحدهما: على الترك، أي: نتركها فلا ننسخها، كما في قوله تعالى: ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمۡۚ﴾[التوبة:٦٧]يريد تركوه – أي تركوا عبادته– فتركهم، والوجه الآخر: من النسيان: بعدم التذكر، كما قال الله: ﴿وَٱذۡكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف:٢٤][٢٤].وأما قراءة (ننسأها) بالهمز: فمن التأخير، والمراد: نؤخِّرها فلا نَنْسَخها إلى مدة، ومنه النَّسِيئَةُ في البيع؛ إنما هو: البيع بالتَّأْخير. ومنه النَّسِيء في الشهور؛ إنما هو: تأخير تحريم الشهر المحرم، قال جل جلاله: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٞ فِي ٱلۡكُفۡرِۖ يُضَلُّ بِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُحِلُّونَهُۥ عَامٗا وَيُحَرِّمُونَهُۥ عَامٗا لِّيُوَاطِـُٔواْ عِدَّةَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ فَيُحِلُّواْ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ﴾[التوبة:٣٧][٢٥]فاحتمل معنى الآية على هذا الوجه المعنى الأول الذي في (ننسها) واحتمل تأخير النسخ إلى أجل، ومن خلال هذين المعنيين في هاتين القراءتين تبين أثر اختلاف القراءات القرآنية ما بين تحقيق الهمز وتخفيفه وعلاقة ذلك بتوسيع المعاني ودلالاتها، وأهمية تنوع القراءة بالهمز والتخفيف في تخصيص بعض العام من المعاني وإطلاقها أو تعميمها.وكذلك اختلافهم في (إلياسين) [٢٦] بين التخصيص والتعميم، فمنهم من حمل الهمز المفرد على أن (إلياسين) اسم[٢٧]، ومن قرأ على التخفيف والمد حمله على أنهم آل هذا النبي، لسبق ذكره مفرداً في مطلع الإخبار عنه ثم ذكره بصيغة المد والجمع، فحمل معناه على أن آله داخلون معه في الخطاب، وبعض المفسرين خصص (الآل) –بالتخفيف والمد– بآل محمد ﷺ[٢٨].وقد وردت قراءة أخرى جاءت لرفع بعض ما أشكل على بعض العلماء في معاني بعض غريب القرآن ومفرداته، فمنهم من ترك القراءة بما عليه أصل قراءته، مخالفاً بذلك مذهبه في تحقيق الهمز وتخفيفه لاشتباه المعاني فيها كما في تحقيق الهمز في (رئيا) في قوله تعالى:﴿وَكَمۡ أَهۡلَكۡنَا قَبۡلَهُم مِّن قَرۡنٍ هُمۡ أَحۡسَنُ أَثَٰثٗا وَرِءۡيٗا﴾[مريم:٧٤].حيث قرأ نافع وابن عامر: (أحسن أثاثا وريّا) بالتشديد، وقرأ ورش عن نافع (ورئيا) بالهمزة وبه قرأ الباقون[٢٩]قال ابن الجزري معللاً لمن ترك الهمز في هذا الموضع فقط خلافا لأصله: "(ورئيا) في مريم; لأنه بالهمز من الرواء، وهو المنظر الحسن، فلو ترك همزه لشُتِّبَه بري الشارب، وهو امتلاؤه"[٣٠].إلا أن موجهي القراءات كابن خالويه، وابن زنجلة، وغيرهم يرون أنه لا فرق بين من قرأ بالهمز أو تركه، فهما إما من أصل واحد وبمعنى واحد، وإما أنهما من أصلين مختلفين وبمعنيين متقاربين متكاملين.والحجة عند ابن خالويه وابن زنجلة: "أن من همز: أخذه من رؤية المنظر والحسن، والحجة لمن شدّد: أنه أخذه من الرّيّ وهو: امتلاء الشباب، وتحير مائه في الوجه، أو يكون أراد: الهمز فتركه وعوّض التشديد منه"[٣١].والظاهر أن من قرأها بترك الهمز على اعتبار أن المعاني متكاملة وأنه لا لبس فيها، فمن قرأ: (رئيا) بالهمز فهو من المنظر الحسن، ومن قرأها (ريّا) فهي تحتمل معنيين، **الأول:** على الأصل، أي أنها من الرؤية والمنظر الحسن فخففت الهمزة، **والثاني:** أنه من الرّيّ وهو: امتلاء الشباب، وتحير مائه في الوجه، ووجه التكامل على الوجه الثاني أنه لا يكون المنظر الحسن، والرؤية الحسنة إلا إذا صاحبهما نضارة في الوجوه والأجسام يستدل بها على ما هم فيه من النعيم، كما في قوله تعالى: ﴿تَعۡرِفُ فِي وُجُوهِهِمۡ نَضۡرَةَ ٱلنَّعِيمِ﴾[المطففين:٢٤]، فدلت النضارة على ما هم فيه من النعيم فقد قال جل جلاله في الآيات قبلها: ﴿إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ٢٢ عَلَى ٱلۡأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ٢٣ تَعۡرِفُ فِي وُجُوهِهِمۡ نَضۡرَةَ ٱلنَّعِيمِ﴾[المطففين:٢١–٢٤]، ثم ذكر فيما تلاها من الآيات ما هية هذا النعيم وما هم فيه من الحياة الرغيدة في الجنة فقال: ﴿يُسۡقَوۡنَ مِن رَّحِيقٖ مَّخۡتُومٖ ٢٥ خِتَٰمُهُۥ مِسۡكٞۚ وَفِي ذَٰلِكَ فَلۡيَتَنَافَسِ ٱلۡمُتَنَٰفِسُونَ ٢٦ وَمِزَاجُهُۥ مِن تَسۡنِيمٍ ٢٧ عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا ٱلۡمُقَرَّبُونَ﴾ [المطففين:٢٥–٢٨]، وإذاً فلا لبس في المعاني في (رئيا وريّا)، ولا حجة لمن ترك القراءة بالتخفيف خشية الالتباس؛ لأن المعاني متكاملة ومترادفةفإن كلّ قراءة تبيّن معنى الأخرى وتفصّله، فقراءة الهمز –رئياً– تدل على ما هم فيه من المنظر الحسن, وقراءة التخفيف –ريّا– : تدل على ما هم فيه من النضارة والرخاء ورغد العيش[٣٢].وأيضا من القراءات التي اختلف فيها القراء والمفسرون وموجهي القراءات جميعاً –سواء من حيث الاختلاف في الأداء تحقيقاً وتخفيفاً–، وما لهم فيهما من صور، أو من حيث اختلافهم في معانيها وترجيح بعض المعاني على البعض مما له **دلالات عقدية**، ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾[الإخلاص:٤]. حيث قرئ جماعة: (كُفُوا) بإبدال الهمز واواً في الحالين –وقفاً ووصلاً–وضم الواو، وقرأ آخرون (كفوا) بإبدال الهمز وإسكان الفاء، وقرئ: (كُفُؤا) مهموزاً مثقلاً، وقرئ: (كُفْؤا) بتخفيف الفاء مع الهمز، وروي عن ابن عباس: (كِفاء) بكسر الكاف والمد، وقرأ نافع في رواية: (كِفى) بكسر الكاف من غير مد، وروي عنه أنه قرأ: (كُفَى) من غير همز، فقد نقل حركة الهمزة إلى الفاء وحذف الهمزة. وقرئ: (كِفْئا) بكسر الكاف وسكون الفاء وهمز بعدها، وهي لغة، وقرئ: (كِفْوا) بكسر الكاف وسكون الفاء وإبدال الهمز واواً [٣٣]، ولحمزة فيها في الوقف وجوه عدة ما بين نقل وإبدال وتسهيل[٣٤]فَحَوْلَ هذه الوجوه

وصورها كان اختلاف القراء في أدائها، ما بين تحقيق وتخفيف، وقد اختلف المفسرون والموجهون في معانيها على وجهين، **الأول:** أن جميع ما جاء في (كفؤا، وكفوا) –بتحقيق الهمز وحذفه أو إبداله أو غير ذلك من الصور التي ذكرتها آنفا– لا يخرج عن كونها لهجات ولغات عربية بمعنى واحد، وهذا رأي أكثر المفسرين. **والوجه الثاني:** أنهما من المشترك اللفظي، فهما بمعنيين متوافقين من جهة، ومن جهة أخرى لكل واحد منها دلالات غير التي في الأول، وهذا الرأي له من يناصره من أهل القراءة والتفسير واللغة. فقد روي عن كعب، قال: إن الله تعالى أسس السموات السبع، والأرضين السبع، على هذه السورة ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [الإخلاص:٣-٤] وإن الله لم يكافئه أحد من خلقه"[٣٥]. فقوله لم يكافئه أحد: يحتمل وجهين متكاملين، **الأول:** أي: لم يكن له نظير ولا شبيه ولا مثيل، فيساويه في **والثاني:** أنه ليس أحد من خلقه يستطيع أن يكافئه على خلقه لذلك فيقابله بالإحسان إحساناً، وبالجزاء جزاء يوافي صنيعه، ونعمه تبارك وتعالى، ومصداق ذلك قوله جل جلاله: ﴿ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾ [إبراهيم: ٣٤][٣٦].وقال ابن منظور في لسان العرب: " كفأ: كافأه على الشيء مكافأة وكفاء: جازاه، تقول: ما لي به قبل ولا كفاء أي ما لي به طاقة على أن أكافئه"[٣٧]، وفي الحديث: "...فنظر إليهم فقال: من يكافئ هؤلاء..."[٣٨].والمتأمل لجميع وجوه القراءة بالأحرف السبعة من خلال تنوع القراءات واختلافها في (كفؤا وكفوا) محققاً ومخففاً، يَظهَر له جوامع هذا الاختلاف من وجوه: **الوجه الأول:** والمراد به اختلاف القراءات في(كفوا) وهو على حالين لا ثالث لهما، **إما القراءة:** بتحقيق الهمز، وهو الأصل، وله وجوه في القراءة مختلف فيها، **وإما القراءة:** بالتخفيف، وله أيضاً وجوه للقراءة مختلف فيها.**والوجه الثاني:** الاختلاف في معاني هذين الوجهين – التحقيق والتخفيف بصورهما[٣٩]– وفي الحالين يمكن حصر أقوال الموجهين فيها على نحوين أيضاً لا ثالث لهما: **الأول:** أن التخفيف والتحقيق بجميع صورهما لغات مشهورة بمعنىً واحد ومقروء بهما على وجوه متواترة وأخرى شاذّة، بحسب استكمال كل وجه منها لشروط القراءة الصحيحة، **والثاني:** أنهما بمعنيين مختلفين، ومن أصلين مختلفين، وهذا الوجه يحتاج لمزيد إيضاح وكثير بيان، فهما وإن كانا بمعنيين مختلفين، إلا أن جعلهما من أصلين مختلفين قد يتعسر من وجوه، فمنها أن المعنيين متكاملين وكل واحد منهما يحمل معنى الآخر، والثاني: أن جعلهما من أصلين مختلفين قد يشكل علينا من حيث إسناد كل قراءة من القراءة المتواترة الصحيحة إلى أصل من هذه الأصول وهذا متعذر لشدة التكامل والتوافق بينهما.وعلى هذا فإنه لا يمكن الخروج من هذا الإشكال إلا بجعلهما من المشترك اللفظي، وبمعنيين متكاملين متوافقين يعضد أحدهما الآخر، إذ أن أحدهما محقق بالهمز، والثاني مخفف منه، فيكون بينهما على هذا النحو عموم وخصوص في المعنى، فيحمل المهموز على الأصل **فيكون معنى (كفؤا)** بمعنى المكافئ والنظير والمثيل، وكذلك الذي لا يكافئه أحد ولا يساويه ولا يقدر أحد أن يوافي نعمه أو يجازيه عليها، وذلك لاستكماله تبارك وتعالى لصفات الكمال في الخلق والتدبير، **ومعنى (كفوا)** بالتخفيف لفظاً ومعنى، فيحمل معناه على أحد المعنيين دون الآخر، فهو بمعنى المكافئ الذي ليس كمثله شيء، فلا شبيه له ولا نظير، فانحصر معناه على هذا، وهو مذهب كثير من المفسرين، وعلى كل حال فإن حمل المهموز على هذا المعنى يقبل أن يدخل فيه المعنى الآخر ولو احتمالاً، وذلك لاشتراكهما في الأصل، والله أعلم[٤٠].وإنّ لصحة القراءة بالوجهين معاً في هذا الموضع بجميع أحرف القراءة المختلف فيها يستوجب إعمال الألفاظ؛ لأنه أولى من تركها، فإن حمل معناها على المكافأة والمجازاة والمماثلة وأنه لا ثاني له أولى من ترك أحدها، وأما عند حمل معنى المهموز على المكافأة والمجازاة فقط بحسب مدلوله اللغوي فإنه يُحمل على ذكر الخاص بعد العام، على سبيل المبالغة والتوكيد، والعكس كذلك صحيح، فإن حمل (كفوا) على أنه لا نظير له ولا شبيه له ولا عدل له، يدخل فيه ضمناً أنه لا يكافئوه أحد ولا يجازيه على إنعامه أحد، كيف ذلك وبيده ملكوت السموات والأرض وعنده خزائنها.**ما جاء من الدلالات في معاني القراءات مما اجتمعت فيه همزتين من كلمة:**لقد جاءت صور أخرى من طرق التخفيف فأوضحت دلالات معنوية لبعض القراءات التي ذهب البعض إلى جعلها لغات ولهجات عربية لها نفس المعاني، ومن ذلك ما جاء في اختلاف القراء في الهمزتين من كلمة واحدة، إلا أن الظاهر أن كل وجه من وجوه القراءة بها له دلالات غير الوجه الأول، وإن اتفقتا في بعض الصور والمواضع إلا أن ما ذهب إليه بعض موجهي القراءات من أن كل حرف من الحروف السبعة وكل قراءة وكل تغاير في الأداء القرائي للقرآن الكريم لا يكاد يخلو من دلالات معنوية أو نحوية أو بلاغية أو صوتية ودلالات في الإعجاز العلمي[٤١].فإن الاختلاف في الهمزتين من كلمة واحدة عند القراء من أكثر الأبواب اتساع وأكثر الأصول تفرعا؛ وذلك لتنوع طرق تخفيف الهمز ما بين حذفه، أو تسهيله، أو إبداله أو الاستعانة بالمد لتسهيل أدائه، ونحو ذلك مما استعملته العرب وجاءت به القراءة القرآنية، غير أن البحث في تنوع الدلالات المعنوية في هذا الباب ضعيف، وإن كان بعض المفسرين قد حمل بعض وجوه القراءة بالهمز بين التحقيق على وجوه دون وجه، وأغلبهم صب جل تركيزه على التصريف والنحو[٤٢]، وترك الدلالات البلاغية والمعنوية التي تنوعت تنوعا كبيراً، فمن ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر:**ما جاء في الهمزتين من كلمة واحدة على صيغتي الخبر والإنشاء**:كما في قوله تعالى: ﴿ أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ

وَبَنِينَ ﴾ [القلم:١٤]، اختلف القراء فيها على وجوه: **الأول:** القراءة بهمزة واحدة ممدودة، **والثاني:** القراءة بتحقيق إحدى الهمزتين وتخفيف الأخرى، **والثالث:** القراءة بهمزة مفردة محققة مفتوحة، **والرابع:** القراءة بتحقيق الهمزتين، **والخامس:** القراءة: بكسر الهمزة على الشرط[٤٣]فمن قرأ بهمزة ممدودة فقد انتهج أسلوب الاستفهام الإنشائي، ومن قرأ بهمزتين فقد حذا حذوه إلا أنه حقق إحداهما على الأصل وخفف الأخرى، ومن قرأ بهمزة واحدة فهي على وجه الإخبار، ولا شك أن بين أسلوبي الإنشاء والخبر فروق معنوية وبلاغية.فمن قرأ على الاستفهام فيكون المراد به التوبيخ والتقريع حيث جعل مجازاة النعم التي خوله الله من المال والبنين أن كفر به وبرسوله، ومن قرأ على الخبر، فإنها تحتمل وجهين، **الأول:** الإخبار بأن سبب عتو هذا الكافر وسوء أخلاقه وطبائعه هو ما حباه الله جل جلاله من الإنعام كما قال تعالى: ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴿١٠﴾ هَمَّازٍ مَّشَّاءٍ بِنَمِيمٍ ﴿١١﴾ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ﴿١٢﴾ عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ﴿١٣﴾ أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴿١٤﴾ ﴾ [القلم:١٠-١٤] [٤٤]، فإن مما أطغاه وأجرأه على عتوه ونفوره توفر مصادر القوة المالية والبدنية، ففي وجه هذه القراءة إخبار بحاله ودوافعه، وذلك مفهوم من سياق الآيات، قال ابن زنجلة: "وتأويله: لأن كان ذا مال وبنين، وقيل في التفسير ولا تطع كل حلاف مهين أن كان ذا مال وبنين أي لا تطعه ليساره وعدده"[٤٥]**والوجه الثاني:** أنها **جاءت** بصيغة الإخبار المتضمن للنهي، ومعناها متقارب ومتكامل مع قراءة من قرأ بالمد أو بتحقيق إحداهما وتخفيف الأخرى، والمعنى: أي لا تطعه؛ لأن كان ذا مال[٤٦].قال ابن زنجلة: "وإن شئت قلت ألأن كان ذا مال وبنين إذا تليت عليه آياتنا قال أساطير الأولين، أي جعل مجازاة النعمة التي خولها الله من المال والبنين الكفر بآياتنا كما تقول أأن أعطيتك مالي سعيت علي"[٤٧]ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ النِّسَاءِ ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴾ [الأعراف:٨١]،﴿ أَإِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ النِّسَاءِ ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾ [النمل:٥٥] وقوله تعالى: ﴿ وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ ﴿٢٨﴾ أَإِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنكَرَ ۖ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا ائْتِنَا بِعَذَابِ اللَّهِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾[العنكبوت:٢٨-٢٩].فهذه أربعة مواضع اختلف فيها القراء في﴿ إِنَّكُمْ ﴾، فقرأ بعضهم: ﴿ إِنَّكُمْ ﴾ بهمزة واحدة محققة على الإخبار الصريح، وكذلك المتضمن لمعنى الاستفهام، وقرئ أيضاً﴿ أَإِنَّكُمْ ﴾ بهمزتين واختلفوا فيها بين التحقيق والتخفيف، فقرأت بهمزتين محققتين على الأصل، وحقق بعضهم واحدة وخفف الثانية، وكل هذه الوجوه داخلة في أسلوب الإنشاء وتحمل معاني الاستفهام.ولو كان ما ذهب إليه النحويون صحيحاً لما اختلف القراء في هذين الحرفين على هذا النحو من القراءة، فقد قرأ بعضهم مثل نافع وحفص وأبو جعفر في الأعراف بهمزة واحدة على الخبر، وقرأ الباقون: بإثبات الهمزتين واختلفوا في أدائها بحسب قواعدهم في تخفيفها وتحقيقها، فمنهم من حقق الهمزتين، ومنهم حقق إحداهما وخفف الأخرى، إلا أنهم في الموضع الذي في النمل خالفوا ما قرؤوا عليه في الأعراف, فنافع وأبو جعفر أثبتوا الهمزتين ثم كان لكل واحد منهما مذهبه في التحقيق والتخفيف فسهل أبو جعفر مع الإدخال وسهل ورش من غير إدخال، في حين أن حفصاً حقق الهمزتين من غير إدخال، وكذلك بقية القراءوأما في موضع العنكبوت فكان الأمر أكثر جلاءً إذ أن القراء اختلفوا في موضعين متلاحقين في آيتين متتابعتين في قصة واحدة من قصص القرآن، وهي قصة لوط عليه الصلاة والسلام مع قومه، فقرأ: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ﴾[العنكبوت:٢٨] بهمزة واحدة على الإخبار نافع وابن كثير وابن عامر وحفص وأبو جعفر ويعقوب، وهم نفسهم قرؤوا الموضع الثاني بإثبات الهمزتين، ثم قرأ كل واحد منهم فيها على مذهبه من التحقيق والتخفيف، في حين أن بقية القراء قرؤوا في الموضعين على وجه واحد وهو إثبات الهمز ثم كل واحد أخذ في الهمزتين ما عليه مذهبه رواية أو اختياراً[٤٨].فإذا لو كان الأمر كما زعم أهل اللغة لما خالف نافع وحفص وأبو جعفر مذهبهم في القراءة وخاصة في موضعين متتالين في سورة واحد وفي قصة واحد وفي سطرين متلاحقين. بل إنّ الأمر أوسع من ذلك بكثير، حيث إن اختلاف أسلوبي القراءة في هذا الحرف من القراءة بين الخبر والإنشاء له دلالاته البلاغية والمعنوية، فهو في حال إخباره لهم وسرد فعلهم الشنيع للفاحشة فيه من التلطف في النصح ما ليس في أسلوب الاستفهام الصريح الذي يَحمِل في معانيه التغليظ عليهم والتوبيخ والتبكيت، وإن كان كل واحد من الأسلوبين يمكن أن يَحتَمِل ما في الآخر، فالخبر يمكن حمله على الاستفهام والتعجب والاستنكار، وكذلك الاستفهام فإنه يمكن أن يحمل على المعنيين معا فيكون في أسلوب الخبر تخصيص للتلطف، وفي الاستفهام عموم فيدخل فيه التلطف والاستنكار والتوبيخ والتعجب، وغيرها من أساليب الإنشاء الداخلة في علم المعاني[٤٩].وهناك أساليب نحوية أخرى اشتركت دلالاتها مع بعض الدلالات البلاغية، كتحول الخطاب من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول كما في قوله تعالى:﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا ۚ أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ ﴾ [الزخرف:١٩]، حيث قرأ قالون وأبو جعفر وورش: (أأُشهِدوا)، وبناء الفعل للمجهول، وقرأ الباقون:﴿ أَشَهِدُوا ﴾ بهمزة واحدة على البناء للمعلوم[٥٠].فمن قرأ بإثبات الهمزتين

فعلى البناء للمجهول فالمعنى: أُحضروا ليشهدوا خلق الملائكة تكريماً لهم وتفضيلاً لهم، أم لهم شراكة في ذلك الأمر من خلق الملائكة فأحضروا ودُعوا ليشهدوا ذلك. ووجه المعنى على قراءة من قرأ بهمزة واحدة والبناء للمعلوم: أي: هل كنتم شركاء لله حضرتم وشاهدتم خلق الملائكة وعاينتم ذلك –سبحان الله عما يصفون– ولا يخفى ما في اختلاف المعنيين من التوبيخ والتبكيت، من جهة ومن جهة فقد نفى جل جلاله وأنكر عليهم قولهم الشنيع هذا إذ إنهم لم يُحضروا ليُروا خلق الملائكة ولم يشهدوا ذلك كما قال تعالى: ﴿ مَّآ أَشۡهَدتُّهُمۡ خَلۡقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلَا خَلۡقَ أَنفُسِهِمۡ وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلۡمُضِلِّينَ عَضُدٗا ﴾[الكهف:٥١]، فهذه حجة من قرأ (أأشهدوا) بهمزتين وبناء الفعل للمجهول[٥١].وهم أيضاً ليس لهم القدرة على أن يشهدوا ذلك وأن يحضروه من ذات أنفسهم، فإنهم حقيقة لا يملكون لأنفسهم نفعاً ولا ضراً، ومن كان حاله كذلك فكيف له أن يشهد خلق ما هو أعظم منه كخلق الملائكة والأرض والسموات وغيرها، وحجة من ذهب إلى ذلك قوله تعالى: ﴿ أَمۡ خَلَقۡنَا ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ إِنَٰثٗا وَهُمۡ شَٰهِدُونَ ﴾[الصافات:١٥٠][٥٢]، والله أعلم.والأمثلة على ذلك كثيرة ولك وجه من وجوه القراءة في كل موضع دلالات معنوية وبلاغية أضفت تغيراً في المعاني إما تفصيلاً وإما رفع إشكال أو تفصيل معنى وتخصيص عام وغير ذلك**ما جاء في الهمزتين من كلمة واحدة وله علاقة بالوقف والابتداء**ومن مواضع الهمز المختلف فيه بين التحقيق والتخفيف مما له أثر في المعاني وتأثر تأثراً كبيراً بالوقف والابتداء، اختلافهم في (أعجمي) فمنهم من قرأ: (أعجمي) بهمزة مفردة على الإخبار وهذه القراءة لها علاقة قوية باختلاف المعاني في ضوء اختلاف الوقف والابتداء، فمعناها على الإخبار في حال الوصل دون الوقف، والمعنى: (لولا فصلت آياته أعجمي وعربي) والقراءة بالهمزتين إنشاء ومدلوله الاستفهام والتعجب، وهو مناسب للابتداء عليه دون الوصل، فيوقف على (فصلت آياته) ثم يبتدئ (أأعجمي وعربي) والمعنى: أيكون القرآن أعجمي والنبي ﷺ عربي، وكل وجه من الوجوه يحتمل الآخر إذا ما حملناهما على العموم والخصوص[٥٣].

المبحث الثالث: الدلالات الحكمية لاختلاف القراء في تحقيق الهمز وتخفيفه:

في الاستنباط ومحجتهم في الاهتداء مع ما فيه من التسهيل على الأمة.فقد تأثرت بعض الأحكام الفقهية واختلفت آراء العلماء فيها بسبب اختلاف القراءات في بعض آيات الأحكام، كما في أحكام الإيلاء والعدة ونفقة الرضاع في حال انفصال الوالدين، وفيما يلي تفصيل ومناقشة هذه المسائل الثلاث، وبيان مدى تأثر أحكامها باختلاف القراءات القرآنية:

أولاً: ما جاء في أحكام الإيلاء:واختلاف العلماء فيه على قسمين، **الأول**: اختلاف أهل اللغة في معناه، **والثاني**: اختلاف المفسرين والفقهاء في أحكامه.**فأما في اللغة**: فحاصل أقوالهم أن الإيلاء بمعنى، الحلف، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَأۡتَلِ أُوْلُواْ ٱلۡفَضۡلِ مِنكُمۡ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤۡتُوٓاْ أُوْلِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينَ وَٱلۡمُهَٰجِرِينَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾[النور : ٢٢]، فهذا المعنى **الأول، والثاني**: أنه يجيء بمعنى التقصير، حكي عن ابن الأعرابي: الألْوُ: الاستطاعة والتقصير والجُهد[٥٤]، وأتلى: قصر وأبطأ. وقيل: ما أَلَوتُ ذلك، أي: ما استطعته، وما أَلَوتُ أن أفعله ألْواً وأُلُوّاً، أي: ما تركت[٥٥].**وأما في التفسير والأحكام**: فقد احتمل أن يكون الإيلاء: بمعنى الحلف، أو التقصير، أو التكبُّر والإعراض، عن مواقعة الزوجة ومباشرتها من غير حلف، وقد جاءت بعض القراءات لتبيين معنى الإيلاء وتفصيل أحكامه وتوسيعها ولكل وجه من وجوه القراءة في قوله تعالى: ﴿ لِّلَّذِينَ يُؤۡلُونَ مِن نِّسَآئِهِمۡ تَرَبُّصُ أَرۡبَعَةِ أَشۡهُرٖۖ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾[البقرة:٢٢٦] دلالات معنوية وحكمية تكمل معنى القراءة الثانية وتضيف معان جديدة وأحكام مختلفة، يمكن من خلالها توجيه آراء الفقهاء وأقوالهم المختلفة في أحكام الإيلاء وترجيح بعضها على بعض[٥٦]فقوله:﴿ لِّلَّذِينَ يُؤۡلُونَ ﴾قرأ ورش، والسوسي، وأبو جعفر، وحمزة عند الوقف: (يولون) بإبدال الهمزة الساكنة (واو)، وقرأ الباقون: (يؤلون) بتحقيق الهمز، وقرأ ابن مسعود: (اللائي أُلُوا). وقرأ ابن عباس وأبيّ: (للذين يُقسِمُون)[٥٧].فالقراءات هنا تحتمل أن تكون من أصل واحد، وبمعنى واحد أيضاً، ويجوز أن تكون من أصل واحد، وبمعنيين مختلفين، فتكون **الأولى**: مهموزة على الأصل، وبمعنى اليمين المعقودة، **والثانية**، مخففة لفظاً ومعنىً، أي أنها تَحتمل أن تكون بمعنى اليمين اللغو، أو الإعراض من غير اليمين، والفرق بين اللفظين يعتمد على اختلاف حروف التركيب – بالهمز وبالواو – من جهة، وكذلك أنه ليس بينهما تضاد من حيث المعنى[٥٨] من جهة أخرى[٥٩].**فالأوّل**: (يؤلون) جاء بتحقيق الهمز ويراد به عقد اليمين، وهو مذهب ابن مسعود، وابن سيرين، والثوري، وأبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، وابن المنذر، واستدل هؤلاء بظاهر الآية[٦٠]، وبقراءة: ابن عباس: (للذين يقسمون) ، وهي تفسير : (يؤلون)[٦١]بكل أنواع التخفيفات – الإبدال والتسهيل، وغيرها – [٦٢]، هذا من جهة اللغة، وأما من جهة المعنى: فإن لفظ الإيلاء، يحتمل الحلف ويحتمل التقصير[٦٣]، الذي يراد به هنا، الامتناع عن الوطء من غير حلف، وفي ذلك تقصير بحقوق الزوجية[٦٤]، وإلى هذا ذهب: علي، والحسن، وعطاء، والشعبي، والليث[٦٥]، واستدلوا بقوله: ﴿ لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغۡوِ فِيٓ أَيۡمَٰنِكُمۡ ﴾[البقرة: ٢٢٥]. وكذلك فإن الإيلاء بلغو اليمين لا يعتبر عند البعض؛ فلا تشمله أحكام الأوّل[٦٦].فالإيلاء على قراءة من قرأ بالهمز، بمعنى: الحلف، وعلى

قراءة من لم يهمز: فهو بمعنى التكبُّر والتقصير والامتناع عن الوطء من غير حلف، وحمل الجمهور قوله: ﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ﴾[البقرة: ٢٢٦]، على الحلف على امتناع الوطء فقط، وقال الشعبي وابن المسيب وغيرهما(٦٧): هو الحلف على الامتناع من أن يطأها، أو لا يكلمها، أو أن يضارها، أو يغاضبها، فهذا كله عند هؤلاء إيلاء، إلا أن ابن المسيب قال: إذا حلف ألا يكلمها وكان يطأها فليس بإيلاء، إنما تكون إيلاء إذا اقترن بها الامتناع من الوطء، وأقوال من ذُكر مع ابن المسيب قالوا: ما محتمله ما قال ابن المسيب، وما يحتمله: أن فساد العشرة إيلاء، وإلى هذا الاحتمال ذهب الطبري(٦٨).**إذاً**: فمن خلال تعريف الإيلاء وذكر اختلاف العلماء في معناه تبين أن لفظ الإيلاء يحتمل معنيين، متكاملين وغير متناقضين، وهما الحلف، والإعراض، ولكل واحد من المعنيين ما يعضده.**فالأوّل (المهموز)**: يراد به اليمين المعقودة، ويقويه، أنّ كلّ زيادة في المبنى زيادة في المعنى إن لم يوجد مانع لفظي(٦٩)، وقد تبين أنه لا يوجد تعارض، بل إن القراءتين متواترتان(٧٠).**الثاني (يولون بغير همز)**: يراد به التكبر والإعراض عن جماع الزوجة، وخُفف لفظاً، فخفف معنى، ويعضده قراءة (ياتل)(٧١) بالتخفيف، فقد جاء في الذكر في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾[النور : ٢٢] ، قال أبو حيان: "وهو هنا بمعنى: التقصير بغير حلف، وبمعنى: الحلف، وفيه ثلاث قراءات: (يأتل)(٧٢)، وهي قراءة الجماعة، وهو مضارع ائتلى، افتعل من الألية، وهي: الحلف، وقيل معناه: يقصر، من افتعل ألوت: قصرت، ومنه:﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا ﴾[آل عمران:١١٨] وسببها: أن أبا بكر حلف ألا ينفق على مسطح، وقيل: قطع جماعة من المؤمنين منافعهم عمن قال في الإفك، وقالوا: لا نصل من تكلم فيه، فنزلت في جميعهم(٧٣)، وقرأ الجمهور (يأْتلِ)، وقرأ عبد الله بن عياش، وأبو جعفر، وزيد بن أسلم، والحسن: (يتألّ) مضارع تألّى بمعنى حلف"(٧٤).فظاهر كلام أبي حيان يفهم منه أن أبا بكر امتنع عند النفقة بالحلف، في حين أن غيره امتنع بغير حلف، وقد اشتملت القراءة على الصنفين، على الحلف والامتناع بغير حلف، ويُفهم نفس المعنى من قول السمين الحلبي: " (ولا يأتل): يجوز أن يكون يفتعلُ من الأَلِيَّة، وهي: الحلف، ونَصرَ هذا الزمخشري بقراءة الحسن: (ولا يتألَّ)(٧٥)، ويجوز أن يكون يَفتعِل من أَلوت، أي: قصرت"(٧٦).

ثانياً: ما جاء في أحكام عدة ذوات الحيض:اختلف العلماء في أدلة ضبط عدة المطلقات من ذوات الحيض، ومرجع اختلافهم إلى اختلاف أهل اللغة في معنى (قروء) في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾[البقرة:٢٢٨].چقُرُوٓچ وصلاً، وعن نافع في رواية له: چ قُرُوٓچ بتشديد الواو من غير همز(٧٧)، وقرأ الحسن: (قَرْوٍ) بفتح القاف، وتسكين الراء، وتخفيف الواو من غير همز(٧٨).**والقَرْءُ في اللغة**: بالفتح: الحيض والطهر، وهو من الأضداد، والقَرء: الوقت، فقد يكون للحيض والطهر، والجمع: أقراءٌ وقُروء، وقد أقرأت المرأة في الأمرين جميعاً، وأصله من دنو وقت الشيء، وفي التنزيل: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة:٢٢٨]، أراد ثلاثة أقراء من قروء، قال الشافعي: القرء اسم للوقت(٧٩)، فلما كان الحيض يجيء لوقت، والطهر يجيء لوقت، جاز أن يكون الأقراء حيضاً وأطهاراً، القروء والقرو عند أكثرهم، بمعنى واحد. فالأول الأصل والثاني مخففاً منه(٨٠).وقال الزجاج: "الذي عندي في حقيقة هذا أن القرء في اللغة الجمْع، أي: اجتماع الدم، في الرحم وذلك إنما يكون في الطهر"(٨١).وقال الأزهري: "وأهل العراق يقولون: القرءُ: الحيض، وذهب أهل الحجاز إلى أنه الطهر، والأصل في القرء: الوقت المعلوم، وقال أبو عمرو بن العلاء: دفع فلان جاريته إلى فلانة تُقرّئها، أي: تمسكها عندها حتى تحيض للاستبراء"(٨٢).وحاصل ما ذهبوا إليه أن (القرء – القرو) بالهمز والتخفيف لا يخرج عن ثلاث معان: **الأول**: الطهر، **والثاني**: الحيض، **والثالث**: الوقت، أي: أنه يطلق عليهما جميعاً.ولكن جاء في اللغة أن **(القرو) بدون همز**: من قرا، وجمْعه قُرُو، والقَرو: شبه الحوض، وقيل: القرو أسفل الشيء، وقيل: هو إناء صغير يُردَّدُ في الحوائج، وقيل: هو نقير يُجعل فيه العصير(٨٣). وقال الجوهري القرو: "أن يعظم جلد البيضتين لريحٍ فيه أو ماء، أو لنزول الأمعاء"(٨٤). فمن خلال أقوال أهل اللغة يتبين أن لفظي (القروء والقرُو)، يحتمل أن يكونا من أصل واحد وبمعنى واحد، ويحتمل أن يكونا من أصلين مختلفين(٨٥): فيكون **الأوّل (القروء)** –المهموز –: بمعنى: الجمع، ويكون المراد به الأطهار؛ لأن الدم يجتمع في الرحم خلال هذه الفترة.**والثاني (القرو)** – مخففاً–: بمعنى: الظهور والخروج، وهو أيضاً يطلق على مكان اجتماع الدم، ومن صفته أنه شبيه بالحوض، ومكانه أسفل جذع المرأة، فيراد به الحيض؛ لأنه في هذه الفترة يخرج الدم من رحم المرأة، وتظهر براءة رحمها، ومنه قراءة القرآن؛ لأن قارئه يظهره ويخرجه، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴾[القيامة:١٧]، ففرق بين الجمع والقرآن (بمعنى إظهار قراءته) ولو كانا واحداً لكان تكريراً محضاً(٨٦).وقال الشوكاني: "القروء: جمع قرْء، وقال الأخفش: أقرأت المرأة: إذا صارت صاحبة حيض – أي: في طهر – فإذا حاضت قلت: قرأت بلا ألف، وقال أبو عمرو بن العلاء: من العرب من يسمي الحيض قرءًا، ومنهم من يسمي الطهر قرءاً، ومنهم من يجمعهما جميعاً، فيسمي الحيض مع الطهر قرءاً، وينبغي أن يُعلم أن القرء في الأصل: الوقت، يقال: هبت الرياح لقرئها ولقارئها، أي لوقتها، فيقال: للحيض: قرء، وللطهر: قرء؛

لأن كل واحد منهما له وقت معلوم، وقد أطلقته العرب تارة على الأطهار، وتارة على الحيض، وقال قوم: هو مأخوذ من قرى الماء في الحوض، وهو جمعه، ومنه القرآن لاجتماع المعاني فيه. والحاصل أن القروء في كلام العرب مشترك بين الحيض والطهر؛ ولأجل هذا الاشتراك اختلف أهل العلم في تعيين ما هو المراد بالقروء المذكورة في هذه الآية" (٨٧). ولعلّ ما ذهب إليه أبو عمرو بن العلاء من جواز الجمع بين المعنيين هو الأقرب إلى الصواب. **ومما يؤيد ذلك:**

١) إن لفظي الحيض والطّهر قد ذُكرا منفصلين في القرآن الكريم، وكل منهما معروف عند العلماءلفظه وصفته، فيستحيل أن يكون لفظ القروء محتملاً لواحد منهما دون الآخر، إذ لو أراد الله الحيض مفرداً لجاء به على لفظه، وكذلك الطهر.

٢) إن لفظ القرء، اختلف فيه أهل اللغة أصلاً، فمنهم من جعله للطهر، ومنهم من جعله للحيض، فذهب أهل الحجاز إلى أنه الطهر، وذهب أهل الكوفة إلى أنه الحيض، وهؤلاء اختلفوا في هل القروء جمع قرء مهموزاً، أم إنه يختلف عن المخفف –قروّ– فوقع الجميع في إشكال، فمن قال بأن القروء جمع قرء مهموزاً فقد خالف القياس، ومن خفف لم يفرق بين المهموز والمخفف(٨٨).

٣) إن اشتراك لفظ القروء وحمله على الطهر والحيض معاً عند العرب لم يكن ذا شأن، فكان حمله على ظاهره –ذلك الوقت– عندهم سائغاً، فمن أطلقه منهم على الطهر أراد وقته، ومن أطلقه على الحيض أراد وقته، وأما بعد نزول التشريع فإنه كان لابد من التفريق بين اللفظين لما لهما من تعلق كبير بكثير من الأحكام الفقهية، مثل النّكاح والطّلاق والرجعة والميراث، وغيرها.

٤) إن جميع المفسرين – ممن تكلم في هذه الآية– قد أجمعوا على أن المراد بالقرء –مهموزاً– الوقت، واختلفوا فيه، هل هو الطهر أم الحيض، ولم يَرجح أيٌّ من القولين على الآخر(٨٩).

٥) إن حمل كل فريق للفظ (القروء والقرو) على الأطهار أو الحيض منفردين أوجد إشكالاً في تحديد وقت العدة، ومدتها، كما أنه تعذر الترجيح بين أقوال الفريقين **ومن خلال جمع معنى القراءتين** يكون المعنى على أن القروء والقروّ يكونان للطهر والحيض معاً، فيكون كل قَرء: طهر وحيض معاً، فلا ينتهي الطهر إلا بظهور أول الطهر الذي يليه، كالشهر يبدأ بظهور الهلال ولا ينتهي إلا بظهور هلال الشهر الآخر، وقرء النجوم: من وقت ظهورها إلى وقت مغيبها، **فالأوّل (القَرْء)**: هو الوقت الذي يجتمع فيه الدم، ويبتدئ من أول يوم في الطهر، وينتهي بأول قطرة دم حيض، **والثاني (القَرْو)**: وهو الموضع الذي يجتمع فيه دم الحيض، ثم ينزل منه، ووقته نزول أول قطرة من الحيض، وينتهي بظهور أول علامة للطهر.

وقد ذكرهما الله معاً لحكَم منها: توسيع المعنى وإضافة دلالات لغوية؛ من حيث جمع القراءات للمعاني المختلفة، وكذلك رفع الإشكال الواقع في لغة العرب وتشذيب بعض الألفاظ العربية، وكذلك ضبط العدة على وجه لا تكون الحقوق فيه محل نزاع ولا اختلاف.كما أن لاختلاف المعنيين، دلالات على إعجاز القرآن وبلاغته، فأما علمياً فقراءة (قروء): تفيد بأن الطهر هو الوقت الذي يجتمع فيه الدم، وهذا لم يثبُت إلا حديثاً؛ لأن في هذه المدة يجتمع الدم في الرحم لتهيئته للحمل، وقراءة (قُرُوّ): تشير إلى أن الشكل العام للرحم هو ما يشبه الحوض المستطيل من جهة، ومن جهة أخري إلى كونه يقع أسفل جذع المرأة، وكذلك هو المكان الذي يستقر فيه الجنين(٩٠)، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يطلق لفظ (القرو) على مالحيض، ونزول الدم **ثالثاً: ما جاء في أحكام نفقة الرضاع:** كما اختلف العلماء في تأصيل أدلة أحكام الإيلاء، وعدة المطلقة من ذوات الحيض بسبب الإشكال الحاصل في أصل الألفاظ –يؤلون، والقروء–واختلاف القراءات فيها، وما نتج عن ذلك من اختلاف في المعاني والأحكام، إلا أن هناك صورة أخرى من صور تخفيف الهمز مما له أثر في الأحكام، ودلالاتها، الأخلاقية والآداب العامة، ففي قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ ءَاتَيْتُم بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة:٢٣٣].فقوله: ﴿ ءَاتَيْتُم ﴾: يقرأ بالمد وبالقصر(٩١)، وهما فعلان ماضيان، فالحجة لمن مدَّ: أنه من الإعطاء، ووزنه: (أفعلتم)، دليله قوله: ﴿ إِذَا سَلَّمْتُم ﴾، والتسليم لا يكون إلا بالإعطاء(٩٢).والحجة لمن قَصَر: أنه من المجيء، ووزنه: (فَعَلتم)، وفيه إضمار معناه: (به) فنابت عنه قوله: ﴿ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ وكل ما في كتاب الله من (آتى) بالمدّ فمعناه: الإعطاء، وكل ما فيه من (أتى) بالقصر: فهو من المجيء، إلا قوله: ﴿ فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُواْ ﴾[الحشر:٢] أي: أخذهم، وقوله في قراءة لمجاهد: (آتينا بها)(٩٣) في قوله: ﴿ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ﴾[الأنبياء:٤٧] أي: جازينا بها، وقوله: ﴿ سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ ﴾[البقرة:٢١١]، أي: أريناهم. **فوجه قراءة ابن كثير** –ما أتيتم– أي: بمعنى جئتموه، وفعلتموه، يقال: أتى جميلاً، أي: فعله، وقال: ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا ﴾[مريم:٦١]، أي: كان مفعولاً، وقال زهير :فما يك من خيرٍ أَتَوه فإنما تَوَارَثهُ آباء آبائهم قَبلُ(٩٤).**ووجه قراءة المدِّ** أن المعنى ما أعطيتم، و(ما) في الموضعين موصولة بمعنى: الذي، والعائد عليه محذوف، والمعنى في: ﴿ ءَاتَيْتُم ﴾، أي: ما أردتم

إتيانه أو إيتاءه، ومعنى الآية – والله أعلم– : جواز الإرضاع للولد من غير أمه إذا أرادوا ذلك أو اتفقوا عليه، وسلموا إلى المراضع أجورهن بالمعروف، فيكون ما سلمتم هو الأجرة على الاسترضاع، والمعنى مع القصر وكون (ما) بمعنى الذي: أن يكون الذي (ما آتيتم) نقده أو إعطاءه. **وقرئ:** (ما أُوتِيتُم) مبنياً للمفعول، أي: ما آتاكم الله وأقدركم عليه من الأجرة، ونحوها، ويتعلق: ﴿بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ بسلَّمتم، أي: بالقول الجميل الذي تطيب به النفس، وبه يُعين على تحسين نشأة الصبي[٩٥]وقال الزمخشري: "وروي عن عاصم: (أُتيتم)، أي: ما آتاكم الله وأقدركم عليه من الأجرة، وليس التسليم بشرط للجواز والصحة، وإنما هو ندب إلى الأولى، ويجوز أن يكون بعثاً على أن يكون الشيء الذي تُعطاه المرضع من أهنى ما يكون، لتكون طيِّبة النفس راضية، فيعود ذلك إصلاحاً لشأن الصبي واحتياطاً في أمره، فأمرنا بإيتائه ناجزاً يداً بيد، كأنه قيل: إذا أدّيتم إليهن يداً بيد ما أعطيتموهن، ﴿بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ متعلق بـ ﴿سَلَّمْتُم﴾، أُمروا أن يكونوا عند تسليم الأجرة مستبشري الوجوه، ناطقين بالقول الجميل، مُطيِّبين لأنفس المراضع بما أمكن، حتى يُؤمن تفريطهن بقطع معاذيرهن" [٩٦].وقيل: "إذا سلّمتم ما أتيتم من إرادة الاسترضاع، أي: سلّم كل واحد من الأبوين ورضي، وكان ذلك عن اتفاق منهما، وقصد كل واحد منهما خيراً وإرادة معروفٍ من الأمر، وعلى هذا الاحتمال يدخل في الخطاب بـ﴿سَلَّمْتُم﴾ الرجال والنساء"[٩٧].فقد كان لاختلاف القراءات هنا أثر واضح في توسيع معنى الآية وتفصيل بعض أحكامها، وتوكيد كل قراءة للقراءة الأخرى؛ لأن قراءة المد (ما آتيتم) أفادت بأن الخطاب للمولود له، وفيه حثٌ على تسليم الأجرة المتفق عليها بين الطرفين، في حين أن قراءة القصر ﴿ما أتيتم﴾ تحتمل ذلك، وتحتمل أن يكون المراد هو الرضى والإحسان عند الأداء، من الطرفين إذ إن الأجرة قد تكون مالاً وقد تكون أشياء معنوية، فجاءت القراءة لتؤكد القراءة الأولى، وكذلك أشارت إلى الجانب المعنوي –المقصود به– الحسن في التعامل.وأما قراءة: (ما أُتيتم) ففيها إشارة إلى أن هذه الأموال، إنما هي لله وحده وهو أعطاهم إياه، وهو أمرهم بأداء ما عليهم فيها، من أجرة الوالدة أو المرضع الأخرى، وكذلك فهي تحتمل معنى القراءتين الأوّليين، فإن المال وإن كان مال الله الذي آتاهم، إلا أنهم أمروا بدفع بعض هذا المال والإحسان في أدائه[٩٨].**الخاتمة:** الحمد لله الذي وفَّق بمنه وفضله وأعان على إكمال هذه الدراسة، والتي خلصت من خلالها إلى نتائج وتوصيات عديدة، من أبرزها:

أولاً: النتائج

١– كان هناك اختلافاً كبيراً بين آراء القراء والنحويين في أصول القراء في باب الهمز من حيث التحقيق والتخفيف، فذهب القراء إلى أن التحقيق أصل والتخفيف تبع له، وذهب النحويون إلا أن التخفيف هو الأصل، والتحقيق لا يكون إلا لضرورة.

٢– تنوع اختلاف القراء في أداء الهمز على وجهين رئيسيين، هما التحقيق والتخفيف ولكل واحد منها وجوه مختلفة في الأداء، وقد خالف بعض القراء أصول قراءتهم مراعاة للدلالات المعنوية.

٣– تأثرت المعاني والألفاظ القرآنية تأثراً كبيراً بسبب تنوع واختلاف القراءات في باب الهمز المفرد والهمزتين من كلمة.

٤– كان لاختلاف القراءات في باب الهمز أثر كبير في توجيه الأحكام الفقهية والترجيح بينها، حيث إنه كان لهذا الاختلاف أثر كبير في توسيع المعاني ودلالاتها.

٥– كان لاختلاف القراءات في باب الهمز علاقة قوية انعكست على الدلالات البلاغية والمعنوية، حيث تأثرت الأساليب البلاغية كالالتفات وصيغ المبالغة والبناء للمعلوم والمجهول، وأسلوبي الخبر والإنشاء بسبب تنوع وجوه القراءات في بعض المواضع.

ثانياً: التوصيات:

١– أوصي بجمع ودراسة كل ما جاء في اختلاف في باب الهمز المفرد والهمزتين من كلمة ومن كلمتين في جميع القرآن.

٢– وأوصي بدراسة الأساليب البلاغية التي تأثرت باختلاف القراءات في باب الهمز، وبيان دلالاتها البلاغية والمعنوية.

٣– أوصي بدراسة أصول القراءات وتوجيهها، وإعادة النظر في بعض ما ذهب إليه بعض العلماء من أن الاختلاف فيها لا يَعْدُ أن يكون اختلافاً لغوياً لا علاقة له بالمعاني والأحكام.

فهرس المصادر والمراجع

– إبراز المعاني من حرز الأماني، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، أبو القاسم شهاب الدين، المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (ت: ٦٦٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية.

– إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، المسمى (منتهي الأماني والمسرات في علوم القراءات) أحمد بن محمد البنّا (ت: ١١١٧هـ)، تحقيق: د/ شعبان محمد إسماعيل، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م

– أثر اختلاف القراءات في الأحكام الفقهية، د/ عبد الله الدوسري، الناشر: دار الهدي النبوي، المنصورة – مصر، ط١٤٢٦،١هـ – ٢٠٠٥م.

– اختلاف القراءات وأثرها في تفسير آيات أحكام النكاح والطلاق، د/ ناجي حسين صالح علي، الخرطوم، السودان، ١٤٣٧هـ-٢٠٠١٦م.

– أسباب نزول القرآن، تحقيق: كمال بسيوني زغلول، علي بن أحمد الواحدي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١٩٩١،١م.

– الأم، محمد بن إدريس، أبو عبد الله، الشافعي (ت: ٢٠٤هـ)، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

– بحر العلوم، نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٣م.

– البحر المحيط، محمد بن يوسف، أبو حيان، الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، دراسة وتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٣م.

– تفسير المراغي، أحمد مصطفى المراغي (ت: ١٣٧١هـ)، الناشر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط١، ١٣٦٥هـ – ١٩٤٦م.

– التمهيد في علم التجويد، محمد بن محمد بن يوسف، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ) تحقيق: د. على حسين البواب، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٩٨٥م.

– التيسير في القراءات السبع، عثمان بن سعيد الداني، أبو عمرو، الأندلسي (ت: ٤٤٤ هـ)، تحقيق: خلف حمود سالم الشغدلي، الناشر: دار الأندلس للنشر، السعودية، ط١، ٢٠١٥م.

– جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري (ت:٣١٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية.

– حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، أبو زرعة (ت: ٤٠٣هـ)، تحقيق: سعد الأفغاني، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

– الحجة في القراءات السبع، للحسين بن أحمد بن خالويه (ت:٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الناشر: دار الشروق، بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

– الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو علي، الفارسيّ (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، ط٢، ١٩٩٣م.

– الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف السمين الحلبي، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.

– الدر المنثور في التّفسير بالمأثور، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م،

– ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح: علي حسن فاعور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

– زاد المعاد في هدي خير العباد، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط٢٧، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

– سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (شرح منظومة حرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي) علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن المعروف بابن القاصح العذري البغدادي(ت:٨٠١هـ)، راجعه: علي الضباع، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٣، ١٣٧٣هـ -١٩٥٤م.

– شرح طيبة النشر في القراءات، محمد بن محمد بن يوسف، ابن الجزري (ت:٨٣٣هـ)، ضبطه وعلق عليه: الشيخ أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠ م.

– شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي، د/ مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، اعتنى بها: بدر بن ناصر بن صالح الجبر، الناشر: دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٣١ هـ.

– الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

– صحيح البخاري (الجامع الصحيح وهو الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه)، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت: ٢٥٦هـ) عنى به: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ.

– الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين، الوادعي، مقبل بن هادي، الناشر: دار الآثار–صنعاء، ط٤، ١٤٢٨هـ –٢٠٠٧م.

– صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ) اعتنى به: أبو قتيبة نظر محمد الفارابي، الناشر: دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

– غريب القرآن، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أبو محمد، الدينوري (ت:٢٧٦هـ)، تحقيق: أحمد صقر، الناشر: دار الكتب العلمية،١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.

– فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التّفسير، محمد بن علي، الشوكاني اليمني(ت:١٢٥٠هـ)، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

– القاموس المحيط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية.

– القراءات المتواترة والشاذّة في سورة الإخلاص ودلالاتها العقدية، د. بشرى حسن هادي اليمني، الناشر: مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، السعودية، ٢٠٢٠م.

– الكشاف عن حقائق غموض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت:٥٣٨هـ): ج٢ ص٥٧، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد عوض، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

– الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن إبراهيم الثعلبي(ت:٤٢٧هـ)، تحقيق: عدد من الباحثين، الناشر: دار التفسير، جدة، السعودية، ط١، ١٤٣٦هـ –٢٠١٥م.

– لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي بن أحمد بن أبي القاسم بن منظور: (ت:٧١١هـ ١٣١١م)، تحقيق: عبد الله علي الكبير، وآخرون، الناشر: دار المعارف، القاهرة.

– المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية (ت:٥٤٦هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

– مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي(ت:٣٩٥هـ)، طبعة مُدقّقة كاملة التشكيل، مكتبة لبنان، بيروت – لبنان، ١٩٨٩م.

– مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، للحسين بن أحمد بن خالويه (ت:٣٧٠ هـ)، الناشر: مكتبة المتنبي، القاهرة.

– مسند أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبد الله، الشيباني (ت:٢٤١هـ)، تحقيق: السيد أبو المعاطي النوري، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ. ١٩٩٨م.

– معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السَّري الزجاج (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: دار الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

– معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب، الناشر: دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

– معنى الإيلاء ودلالاته الحكمية في ضوء اختلاف القراءات القرآنية (دراسة تحليلية)، د. ناجي حسين صالح، مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، اليمن: العدد: (١٥)، (٢٠١٩).

– مفاتيح الغيب (تفسير الفخر الرازي، المشهور بالتفسير الكبير) محمد بن عمر بن الحسين الرازي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط١٩٨١،١م.

– المكرر في ما تواتر من القراءات السبع، عمر بن قاسم بن محمد بن علي، النشَّار، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م.

– منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، أحمد بن عبد الكريم، الأشموني المصري (ت: نحو ١١٠٠هـ)، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، الناشر: دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٨م.

– النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد بن يوسف، شمس الدين أبو الخير، ابن الجزري، (ت:٨٣٣هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع (ت:١٣٨٠هـ) الناشر: المطبعة التجارية الكبرى.

– الهمز بين القراء والنحاة، أكرم علي حمدان، مجلة الجامعة الإسلامية, المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، يونيو ٢٠٠٥.

– الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (ت: ١٤٠٣هـ)، الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع، ط٤، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢م.

هوامش البحث

(١) الجرس في اللغة الصوت، قال الخليل: الجرس الصوت، ويقال: جرست الكلام تكلمت به: أي: صوت، فكأنه الحرف الصوتي، أي المصوت به عند النطق به، وكل الحروف، يصوت بها لكن الهمزة لها مزية زائدة في ذلك، فلذلك استثقل الجمع بين همزتين في كلمة وكلمتين، ينظر: التمهيد في علم التجويد، لابن الجزري: (٩٦).

(٢) ينظر: التمهيد في علم التجويد، لابن الجزري: (٩٦).

(٣) ينظر: التمهيد في علم التجويد، لابن الجزري: (٤٨٦).

(٤) ينظر: سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، لابن القاصح: (٩٢).

(٥) ينظر: الهمز بين القراء والنحاة، لأكرم علي حمدان: (٢٣–٥١).

(٦) ينظر: شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل، لمساعد الطيار: (٢٢٩).

(٧) ينظر: الهمز بين القراء والنحاة، لأكرم علي حمدان: (٢٣–٥١).

(٨) ينظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، لعبد الفتاح القاضي: (٨٨).

(٩) ينظر: التيسير في القراءات السبع، للداني: (١٧٤)، والنشر في القراءات العشر، لابن الجزري: (١/ ٤٤٦).

(١٠) ينظر: النشر في القراءات العشر: (١/ ٣٩٣).

(١١) النشر في القراءات العشر، البن الجزري: (١/ ٣٩٣) بتصرف يسير

(١٢) ينظر: حجة القراءات، لابن زنجلة: (٧٦٦).

(١٣) ينظر: فتح القدير، للشوكاني: (٥/ ٦٠٤).

(١٤) الجملة –عليهم مؤصدة–في محل رفع، خبر إنّ الناسخة المؤكدة لما بعدها والهاء اسمها، وللجملة وجوه إعراب أخرى، ينظر: فتح القدير، للشوكاني: (٥/ ٦٠٤).

(١٥) ينظر: الكشاف، للزمخشري: (٤/ ٧٩٦).

(١٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب: الصراط جسر جهنم، رقم (٦٥٧٣) ينظر: صحيح البخاري: (١١٧/٨)، ومسلم في كتاب: الإيمان، باب: معرفة طريق الرؤية، رقم (٢٩٩) ينظر: صحيح مسلم: (١٦٣/١)، واللفظ للبخاري.

(١٧) ينظر: الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه: (٣٧٢).

(١٨) ينظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري: (٢/ ٢٢٠).

(١٩) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب: من أحب أن يبسط له في رزقه، رقم (٢٠٦٧)، ينظر: صحيح البخاري: (٥٦/٣).

(٢٠) ينظر: الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه: (٨٦–٨٧)

(٢١) المرجع السابق.

(٢٢) وهي شاذة، ينظر: مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه: (١٦)، وجامع البيان، للطبري: (٤٧٤/٢)، والحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي: (١٩٤/٢).

(٢٣) وهي شاذه: ينظر: الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي: (١٩٤/٢)، والكشف والبيان عن تفسير القرآن، للثعلبي: (١٩/٤).

(٢٤) ينظر: معاني القرآن، للفراء: (١/ ٦٤-٦٥).

(٢٥) ينظر: غريب القرآن، لابن قتيبة: (٦١).

(٢٦) قرأ ابن عامر وإن الياس بغير همز، قال الفراء من قرأ وإن الياس بوصل الألف جعل اسمه ياسا ثم أدخل عله الألف واللام للتعريف وقرأ الباقون وإن إلياس بالهمز جعلوا أول الاسم على هذه القراءة الألف كأنه من نفس الكلمة تقول إلياس كما تقول إسحاق وإبراهيم وحجته قوله بعدها سلام على إلياسين. ينظر: حجة القراءات، لابن زنجلة: (٦٠٩-٦١٠).

(٢٧) ذُكِرَ أَنَّهُ نبيٌّ، وأنّ هَذَا الاسم من أسماء العبرانية، وقد قرأ بعضهم (وَإِنَّ الْيَأْسَ) يجعل اسْمه يأسًا، أدخل عَلَيْهِ الألف واللام. ثُمَّ يقرءون (سَلامٌ عَلَى آل ياسينَ) جاء التفسير فِي تفسير الكلبي عَلَى آل ياسين: عَلَى آل مُحَمَّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فِي قراءة عبد الله: (وَإِنّ إدريسَ لَمِنَ المرسَلِينَ) (سَلَامٌ عَلَى إدراسِين)، ينظر: معاني القرآن، للفراء: (٢/ ٣٩١).

(٢٨) ينظر: معاني القرآن، للفراء: (٢/ ٣٩١).

(٢٩) ينظر: حجة القراءات، لابن زنجلة: (٤٤٦).

(٣٠) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري: (٣٩٣/١).

(٣١) ينظر: الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه: (٢٣٩)، وحجة القراءات، لابن زنجلة: (٤٤٦-٤٤٧).

(٣٢) ينظر: حجة القراءات، لابن زنجلة: (٤٤٦-٤٤٧).

(٣٣) ينظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري: (١/ ٣٩٥، ٤٨٢)، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للبنا: (١٨١)، معجم القراءات، للخطيب: (٦٣٩/١٠-٦٤٠).

(٣٤) ينظر: المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر ويليه/ موجز في ياءات الإضافة بالسور، للنشَّار: (٥٥١).

(٣٥) جامع البيان، للطبري: (٢٤/ ٦٩٣).

(٣٦) ينظر: القراءات المتواترة والشاذّة في سورة الإخلاص، لبشرى اليمني: (١١٠-١١٤).

(٣٧) لسان العرب، لابن منظور: (١/ ١٣٩-١٤٠).

(٣٨) حديث صحيحٌ، رجاله رجال الصحيح، إلا محمد بن عثمان الثقفي، وقد قال أبو حاتم: إنه ثقة، كما في (تهذيب التهذيب) ووقد خرجه أحمد في مسنده برقم (١٨٩٣٧) باب حديث صهيب بن سنان من النمر بن قاسط، ينظر: مسند الإمام أحمد: (٤/ ٣٣٣)، والصحيح المسند مما ليس في الصحيحين، للوادعي: (١/ ٤٣٣).

(٣٩) ينظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري: (٣٩٥،٤٨٢/١)، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للبنا: (١٨١)، ومعجم القراءات، للخطيب: (٦٣٩/١٠-٦٤٠).

(٤٠) ينظر: القراءات المتواترة والشاذّة في سورة الإخلاص، د/ بشرى اليمني: (١١٠-١١٧).

(٤١) سيأتي بيان بعضها في المبحث التالي عند الحديث عن الدلالات الحكمية، ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني، لأبي شامة: (٧٧٢).

(٤٢) ينظر: الهمز بين القراء والنحاة، أكرم علي حمدان: (٢٣-٥١).

(٤٣) قرأ حمزة وشعبة وابن عامر بالتشفيع أي بزيادة همزة أخرى على همزة (أن كان) فتعين للباقين القراءة بهمزة واحدة وحمزة وشعبة فيه على ما تقدم لهما من القراءة بتحقيق الهمزتين من غير مد بينهما ونص الدمشقي وهو ابن عامر على القراءة بالتسهيل فتقرأ لابن ذكوان بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية من غير مد بينهما وتقرأ لهشام بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية مع المد بينهما ففيها أربع قراءات، والخامسة: ما روي عن نافع أنه قرأ بكسر الهمزة وقد خالف ابن ذكوان أصله في التحقيق وتركه لهشام. ينظر: سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، لابن القاصح: (٦٤)، والنشر في القراءات العشر، لابن الجزري: (١/ ٤١٥) ، فتح القدير للشوكاني (٣٢١/٥).

(٤٤) ينظر: فتح القدير، للشوكاني: (٣٢١/٥)

(٤٥) حجة القراءات، لابن زنجلة: (٧١٧-٧١٨)

(٤٦) ينظر: فتح القدير، للشوكاني: (٣٢١/٥)

(٤٧) حجة القراءات، لابن زنجلة: (٧١٧-٧١٨)

(٤٨) ينظر: التيسير في القراءات العشر، للداني: (٣٥٨)، شرح طيبة النشر في القراءات، لابن الجزري: (٧٩).

(٤٩) ينظر: حجة القراءات، لابن زنجلة: (٢٨٧- ٢٨٨).

(٥٠) ينظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (٣٧٦/١).

(٥١) ينظر: حجة القراءات، لابن خالويه (٣٢١)، فتح القدير، للشوكاني (٦٣٠/٤).

(٥٢) ينظر: حجة القراءات، لابن زنجلة: (٦٤٧-٦٤٨).

(٥٣) ينظر: التيسير في القراءات السبع، للداني: (٥٠٢)، ومنار الهدى في بيان الوقف والابتداء، للأشموني: (٢/ ٢٣٨).

(٥٤) ينظر: لسان العرب، لابن منظور: (١/ ١١٧)، والقاموس المحيط، للفيروز ابادي: (٤/ ٢٩٤ – ٢٩٥).

(٥٥) ينظر: القاموس المحيط، للفيروز ابادي: فصل الهمزة، باب الواو والياء: (٤/ ٢٩٤ – ٢٩٥).

(٥٦) ينظر: معنى الإيلاء ودلالاته الحكمية في ضوء اختلاف القراءات القرآنية، د/ ناجي حسين: (١١٧-١٢٠).

(٥٧) ينظر: مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه: (٢١)، والبحر المحيط، لأبي حيان: (١٩١/٢)، والنشر في القراءات العشر، لابن الجزري: (٣٩٠/١).

(٥٨) ينظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري: (٢٨/١).

(٥٩) ينظر: معنى الإيلاء ودلالاته الحكمية في ضوء اختلاف القراءات القرآنية، د/ ناجي حسين: (١١٧-١٤٠).

(٦٠) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان: (٢/ ١٩٢).

(٦١) ينظر: أثر اختلاف القراءات في الأحكام الفقهية، د/ عبد الله الدوسري: (٣١٩).

(٦٢) ينظر: الدر المصون، للسمين الحلبي: (٣٦٣/١)، والنشر في القراءات العشر، البن الجزري: (٤٢٨/١).

(٦٣) ينظر: لسان العرب، لابن منظور: (١١٧/١).

(٦٤) ينظر: جامع البيان، للطبري: (٤٢/٤ – ٤٣)، والبحر المحيط، لأبي حيان: (١٩٢/٢).

(٦٥) ينظر: بحر العلوم، للسمرقندي: (٢٠٦/١ – ٢٠٧)، ومفاتيح الغيب، للرازي: (٨٥/٦ – ٩١)، والكشاف، للزمخشري: (٤٣٧/١ – ٤٣٨)، والدر المنثور للسيوطي: (٦٣١/٢ – ٦٣٢).

(٦٦) ينظر: معنى الإيلاء ودلالاته الحكمية في ضوء اختلاف القراءات القرآنية، د/ ناجي حسين: (١١٧-١٤٠).

(٦٧) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان: (١٩٢/٢).

(٦٨) ينظر: جامع البيان، للطبري: (٤٢/٤ – ٤٣)، والبحر المحيط، لأبي حيان: (١٩٢/٢).

(٦٩) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان: (٩٨/٨).

(٧٠) ينظر: معنى الإيلاء ودلالاته الحكمية في ضوء اختلاف القراءات القرآنية، د/ ناجي حسين: (١١٧-١٤٠).

(٧١) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان: (٤٠٤/٦)، والنشر في القراءات العشر، لابن الجزري: (٣٩٠/١).

(٧٢) وقرأ: (ولا ياتل) بإبدال الهمزة الساكنة ألفاً في الحالين ورش وأبو عمرو بخلاف عنه، وأبو جعفر، والسوسي، والأزرق، والأصبهاني: ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان: (٤٠٤/٦)، والنشر في القراءات العشر، لابن الجزري: (٣٩٠/١).

(٧٣) ينظر: أسباب نزول القرآن، للواحدي: (٣٢٨ – ٣٣٢).

(٧٤) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان: (٤٠٤/٦)، والنشر في القراءات العشر، لابن الجزري: (٣٩٠/١).

(٧٥) ينظر: الكشاف، للزمخشري: (٢٧٩/٤).

(٧٦) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي: (٣٩٣/٨ – ٣٩٤).

(٧٧) ينظر: مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه: (٢١) ، والنشر في القراءات العشر، لابن الجزري: (٤٣٠/١ – ٤٣٢) .

(٧٨) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان: (١٩٧/٢)، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي: (٤٤١/٢).

(٧٩) ينظر: الأم، للشافعي: (٥/ ٢٢٤-٢٢٥).

(٨٠) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري: (٦٤/١ – ٦٥)، ومختار الصحاح، للرازي: (٤٦٣)، ولسان العرب، لابن منظور: (٣٥٦٤/٥ – ٣٥٦٥).

(٨١) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج: (٢ /٥٥ – ٥٦).

(٨٢) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري: (١/٦٤-٦٥)، ومختار الصحاح، للرازي: (٤٦٣)، ولسان العرب، لابن منظور: (٥/٣٥٦٤ – ٣٥٦٥).

(٨٣) ينظر: لسان العرب، لابن منظور: (٥/٣٦١٥).

(٨٤) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري: (٦/٤٦٠).

(٨٥) ينظر: اختلاف القراءات وأثرها في تفسير آيات أحكام النكاح والطلاق، د/ ناجي حسين: (١٢٠-١٢٧).

(٨٦) ينظر: زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن قيم الجوزية: (٥/٥٦٤)، أثر اختلاف القراءات في الأحكام الفقهية، د. عبد الله الدوسري: (٣٤٣).

(٨٧) ينظر: فتح القدير، للشوكاني: (١/٢٣٤ – ٢٣٥).

(٨٨) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان: (٢/١٩٧)، والدر المصون، للسمين الحلبي: (٢/٤٤١)، وينظر: لسان العرب، لابن منظور: (٥/٣٥٦٤).

(٨٩) ينظر: أثر اختلاف القراءات في الأحكام الفقهية، د/ عبد الله الدوسري: (٣٣٤ – ٣٤٥).

(٩٠) ينظر: تفسير المراغي، لأحمد مصطفى المراغي: (١١/١٨).

(٩١) ينظر: النشر في القراءات العشر: لابن الجزري: (٢/٢٢٨).

(٩٢) الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه: (٩٧).

(٩٣) ينظر: مختصر شواذ القرآن، لابن خالويه: (٩٥).

(٩٤) ديوان زهير بن أبي سلمى: (٨٧).

(٩٥) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان: (٢/٢٢٩).

(٩٦) الكشاف، للزمخشري: (١/٤٥٧-٤٥٨).

(٩٧) المحرر الوجيز، لابن عطية: (١/٣١٣).

(٩٨) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان: (٢/٢٢٩).